وزارة الاقتصاد
Ministry of Economy

نشرة أداء الاقتصاد العماني

يونيو
2026

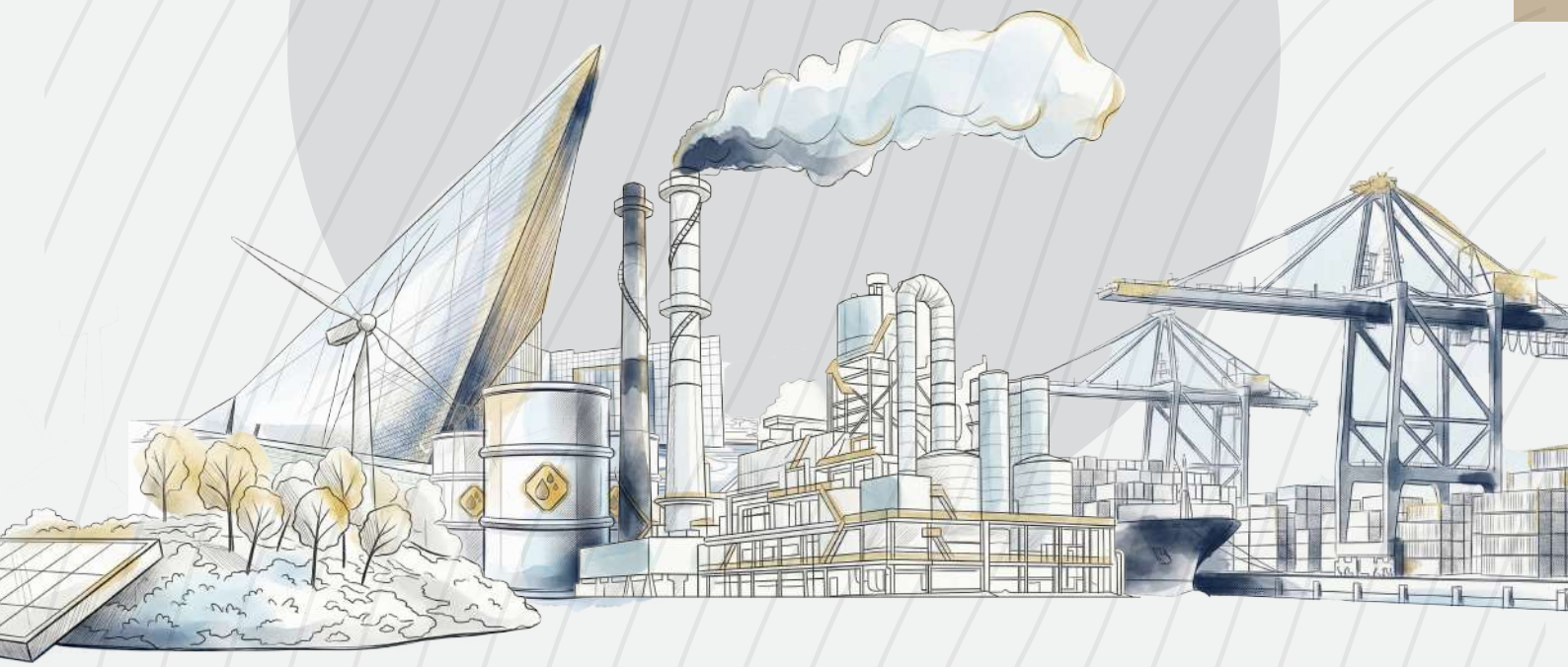

نشرة ربع سنوية

تتناول أهم مؤشرات
أداء الاقتصاد العماني

نشرة أداء الاقتصاد العماني

وزارة الاقتصاد
Ministry of Economy

أهم التطورات الاقتصادية للربع الأول 2026م

المستوى العالمي

خفض صندوق النقد الدولي في أبريل 2026م توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي من 3.4% في عام 2025م إلى 3.1 % مقارنة بتوقعاته في يناير 2026م البالغة 3.3 %، ويعكس هذا التعديل أثر تزايد حالة عدم اليقين، وتراجع زخم التجارة والاستثمار في بعض الاقتصادات المتقدمة والناشئة، إضافة إلى استمرار تأثير الصدمات الجيوسياسية على سلاسل الإمداد العالمية.وفيما يتعلق بالتجارة العالمية، يتوقع الصندوق تباطؤ نموها إلى 2.8 % في عام 2026م مقارنة بـ 5.1 % في عام 2025م مع استمرار ضعف الزخم التجاري نتيجة تباطؤ الطلب العالمي وتزايد التوجه نحو إعادة هيكلة سلاسل التوريد، في حين يُرجح أن يرتفع معدل التضخم العالمي إلى 4.4 % مقابل 4.1 %في عام 2025م.

وفي السياق ذاته، سجّل الدين العالمي مستوى قياسيًا بلغ 353 تريليون دولار بنهاية الربع الأول من عام 2026م. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعًا بشكل رئيسي بزيادة الاقتراض الحكومي في كل من الصين والولايات المتحدة الأميركية، وهو ما ساهم في تعميق الفجوة في مستويات الدين بين الاقتصادات الكبرى.

المستوى المحلي

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الربع الأول 2026م تراجعًا بنسبة 1.98 % ليصل إلى 10.29 مليار ريال عماني مقارنة بـ10.50 مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام 2025م. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض متوسط سعر النفط بنسبة 16.47 %، مما أدى إلى انخفاض نمو الأنشطة النفطية بنسبة 11.69 %. وعلى مستوى الأسعار الثابتة، سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 2.58 %، مدفوعًا بشكل رئيس بنمو الأنشطةالنفطيةبنسبة 4.59 % وذلك نتيجة ارتفاع متوسط الإنتاج النفطي اليومي بنسبة 4.78 %، بالإضافة إلى نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 2.36 % بدعم من نمو نشاط الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 6.13 % والأنشطة الخدمية بنسبة 3.68 % في حين تراجعت الأنشطة الصناعية بنسبة 1.24 %رغم مساهمتها البالغة 20.44 % في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس استمرار الدور المحوري للأنشطة غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية.

من جهة أخرى، ارتفع معدل التضخم خلال الربع الأول من عام 2026م ليبلغ 2.33 % مقارنة بـ 0.85 % خلال الفترة نفسها من عام 2025م. ويعكس هذا الارتفاع زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي، والتي قد تعزى إلى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات، وزيادة تكاليف الاستيراد، بسبب تأثر الأسواق المحلية بالتطورات الاقتصادية العالمية.

أما فيما يتعلق بأداء المالية العامة، تشير البيانات إلى تحسن الأداء المالي لسلطنة عُمان خلال الربع الأول من عام 2026م، حيث ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 13.28 % لتصل إلى 2.99 مليار ريال عُماني، مقابل نمو الإنفاق العام بنسبة 8.63 % ليبلغ 3.01 مليار ريال عُماني، مما أسهم في تقليص عجز الموازنة إلى 25 مليون ريال عُماني مقارنة بـ 136 مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام 2025م. وقد أكدت وكالة ستاندرد آند بورز في مارس 2026م على أن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان عند مستوى الدرجة الاستثمارية "BBB-" مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة لمتانة المركزين المالي والخارجي لسلطنة عُمان، واستمرار توافر احتياطات وقائية داعمة للجدارة الائتمانية في مواجهة التطورات الجيوسياسيّة الإقليمية.

وعلى صعيد التجارة الخاجية، فقد انخفض إجمالي الصادرات السلعية بنسبة 8.46 % لتصل إلى 5.33 مليار ريال عماني خلال الربع الأول من عام 2026م، وذلك نتيجة تراجع الصادرات النفطية بنسبة 12.98 %، في حين استقرت الصادرات غير النفطية نسبياً مع ارتفاع مساهمتها في إجمالي الصادرات إلى 30.21 %، كما انخفضت الواردات بنسبة 11.71 % لتصل إلى 3.79 مليار ريال عُماني، مما أسهم في ارتفاع فائض الميزان التجاري بنسبة 0.65 % ليبلغ 1.54 مليار ريال عُماني.

ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 8.66 % لتصل إلى 32.20 % مليار ريال عُماني بنهاية الربع الأول من عام 2026م، مقارنة بـ 29.63 مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام 2025م، مما يعكس استمرار جاذبية البيئة الاستثمارية في سلطنة عمان. وقد استحوذ قطاع استخراج النفط والغاز على الحصة الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 80.41 % ، تلاه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 8.91 % ثم قطاع الوساطة المالية بنسبة 4.86 % وعلى صعيد الدول المستثمرة، تصدرت المملكة المتحدة قائمة الدول المستثمرة في السلطنة بنسبة 52.44 % تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 27.0 % ، ثم دولة الكويت بنسبة 4.49 %.

تباطؤ في النمو العالـــمي وتصاعد في الضغـــوط التضخمية وأسعار الطاقة، وسط مستويات قياسية غير مسبوقة للدين العالمي تهدد الاستدامة الاقتصادية خلال عام 2026.

الاقتصـــاد العالمـــي

الاقتصاد العالمي

2025	2026
3.4%	3.1%
النمو الفعلي	النمو المتوقع

المصدر:
صندوق النقد الدولي
(أبريل 2026)

التضخم العالمي

2025	2026
4.1%	4.4%
معدل التضخم الفعلي	معدل التضخم المتوقع

المصدر:
صندوق النقد الدولي
(أبريل 2026)

التجارة العالمية

2025	2026
5.1%	2.8%
النمو الفعلي	النمو المتوقع

المصدر:
صندوق النقد الدولي
(أبريل 2026)

أسعار الطاقة

2025	2026
69$	95$
متوسط السعر الفعلي لبرميل النفط	متوسط السعر المتوقع لبرميل النفط

المصدر:
إدارة معلومات الطاقة
(يونيو 2026)

الدين العالمي

بنهاية الربع الأول 2025	أعلى من 324 تريليون دولار
بنهاية الربع الأول 2026	353 تريليون دولار

المصدر:
معهد التمويل الدولي (IIF)

أداء الاقتصاد العماني

وزارة الاقتصاد
Ministry of Economy

الاقتصاد العماني

- الاقتصاد العُماني يشهد نموًا حقيقيًا إيجابيًا مدفوعًا بالأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية.
- أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وأنشطة الخدمات والأنشطة النفطية حققت أعلى معدلات نمو.
- ارتفاع معدل التضخم إلى 2.33%؛ يرجع بشكل مباشر إلى تبعات التوترات الجيوسياسية في المنطقة، لكنه يتطلب رقابة مستمرة لضمان بقائه في النطاق الآمن.
- يعد نشاط الصناعات التحويلية، والإدارة العامة والدفاع، والإنشاءات من بين أكبر الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي.
- رغم نمو أعداد العمالة العمانية في القطاع الخاص غير أن نسبة العمانيين إلى إجمالي العاملين في هذا القطاع لا تزال دون المستوى المأمول .

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	10.50 مليار ﷼	10.29 مليار ﷼
	4.71%	-1.98 %

	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026
مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	34.82%	31.37%
مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	67.09%	72.50%

معدلات النمو بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول 2025م

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: 2.58%

الأنشطة النفطية

- معدل النمو: 4.59%
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: 31.34%

الأنشطة الصناعية

- معدل النمو: -1.24 %
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: 20.44%

نشاط الزراعة وصيد الأسماك

- معدل النمو: 6.13%
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: 3.49%

الأنشطة الخدمية

- معدل النمو: 3.68%
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: 48.75%

نشرة أداء الاقتصاد العماني

وزارة الاقتصاد
Ministry of Economy

الأنشطة الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

الصناعات التحويلية

معدل النمو: -3.06 %

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: 8.98%

الإدارة العامة والدفاع

معدل النمو: 1.95%

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: 9.54%

الإنشاءات

معدل النمو: -1.86 %

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: 8.61%

تجارة الجملة والتجزئة

معدل النمو: 1.57%

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: 8.27%

النقل والتخزين

معدل النمو: 3.11%

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: 5.89%

الأنشطة المالية وأنشطة التأمين

معدل النمو: 9.61%

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: 5.87%

العمانيون العاملون في القطاع الخاص

بنهاية الربع الأول 2025: 400.80 ألف عامل

بنهاية الربع الأول 2026: 436.10 ألف عامل

النمو: 8.81%

التضخم

الربع الأول 2025: 0.85%

الربع الأول 2026: 2.33%

أداء الاقتصاد العماني

وزارة الاقتصاد
Ministry of Economy

المالية العامة

*بيانات مبدئية

استمرار تحسن الأداء المالي مع نمو الإيرادات وارتفاع كفاءة الإدارة المالية.

السياسات المالية المتوازنة أسهمت في تقليص العجز وتعزيز مسار الاستدامة المالية والحفاظ على مستويات الدين العام.

	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	نسبة التغير
الإنفاق	2.77 مليار ﷼	3.01 مليار ﷼	▲ 8.63%
الإيرادات	2.64 مليار ﷼	2.99 مليار ﷼	▲ 13.28%

فائض / عجز الميزانية

الربع الأول 2025	الربع الأول 2026
(136) مليون ﷼	(25) مليون ﷼

الدين العام

نسبة التغير 2.00%

بنهاية الربع الأول 2025	بنهاية الربع الأول 2026
14.30 مليار ﷼	14.50 مليار ﷼

الإنفاق على المشاريع الانمائية

إجمالي السيولة المخصصة للصرف لعام 2026: 1.30 مليار ﷼

الإنفاق حتى نهاية الربع الأول 2026: 334 مليون ﷼

التصنيف الائتماني

	موديز Moody's	ستاندرد آند بورز S&P Global	فيتش FitchRatings
2025	Baa3 مستقر	BBB- مستقر	BBB- مستقر
2026	-	BBB- مستقر	-

أداء الاقتصاد العماني

وزارة الاقتصاد Ministry of Economy

التجارة الخارجية

حافظ الميزان التجاري على فائض قوي رغم تراجع الصادرات، مدعومًا بانخفاض الواردات واستقرار الصادرات غير النفطية .

يُظهر هيكل الشركاء التجاريين استمرار أهمية الأسواق الخليجية، خاصة الإمارات والسعودية، كمحاور رئيسية للتبادل التجاري، مع توسع العلاقات مع الأسواق الآسيوية والدولية

التجارة الخارجية

	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	نسبة النمو
الصادرات	5.83 مليار ﷼	5.33 مليار ﷼	-8.46 %
1 الصادرات النفطية	3.85 مليار ﷼	3.35 مليار ﷼	-12.98 %
الأهمية النسبية من اجمالي الصادرات	66.15%	62.88%	
2 الصادرات غير نفطية	1.62 مليار ﷺ	1.61 مليار ﷼	-0.62%
الأهمية النسبية من إجمالي الصادرات	27.82%	30.21%	
الواردات	4.29 مليار ﷼	3.79 مليار ﷼	-11.71%
الميزان التجاري	1.53 مليار ﷼	1.54 مليار ﷼	0.65 %

أهم الشركاء التجاريين

الأهمية النسبية للصادرات العمانية غير النفطية حسب وجهة التصدير خلال الربع الأول 2026

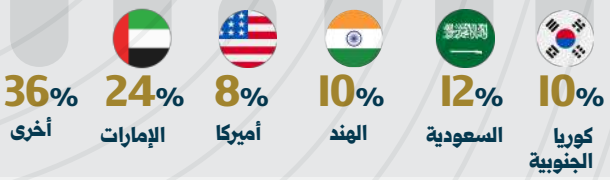

الأهمية النسبية لواردات سلطنة عمان حسب الدول المستوردة منها خلال الربع الأول 2026

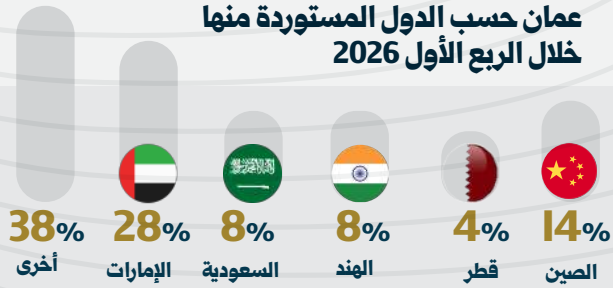

أداء الاقتصاد العماني

وزارة الاقتصاد
Ministry of Economy

الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يشهد نموًا قويًا بقيادة قطاع النفط والغاز، مع تنامٍ نسبي للقطاعات غير النفطية.

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون من أبرز مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر.

نهاية الربع الاول 2025	نهاية الربع الاول 2026	نسبة النمو
29.63 مليار ﷼	32.20 مليار ﷼	8.66 % ▲

حصة الأنشطة من الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية الربع الأول 2026

	الأهمية النسبية من إجمالي الاستثمار الأجنبي		الأهمية النسبية من إجمالي الاستثمار الأجنبي
استخراج النفط والغاز	80.41%	الوساطة المالية	4.86%
الصناعة التحويلية	8.91%	الأنشطة العقارية	1.87%
أخرى	3.94%		

التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

(في نهاية الربع الأول 2026)

الأهمية النسبية من إجمالي الاستثمار الأجنبي (%)

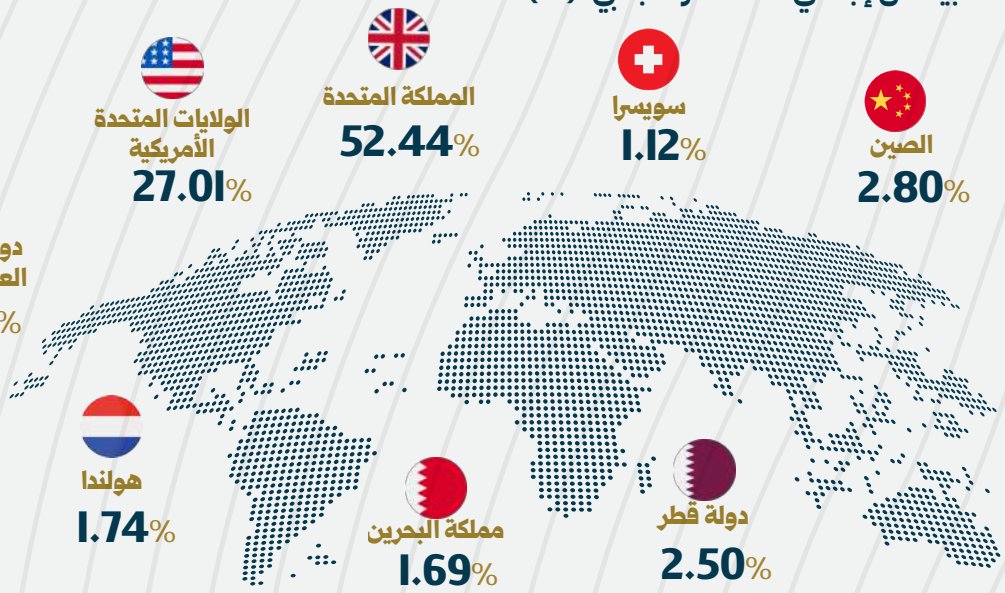

أداء الاقتصاد العماني

وزارة الاقتصاد
Ministry of Economy